

المواطنة والاندماج الاجتماعي: تحليل للمفهوم، والنشأة، والأبعاد

نادية عبد المجيد ميلاد الرقيعي

قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة طرابلس

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل سوسيوسياسي للمواطنة في إطار الواقع والتحديات الراهنة والمستقبلية في تاريخ المجتمعات، باعتباره موضوعاً للجدل حول الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وهي الحقوق التي تعطي لكل فرد في كل مجتمع صفة المواطن، من خلال المشاركة الواعية في جو من الديمقراطية الحقيقية، ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال نظام ديمقراطي يقوم باستيعاب وإدارة التنوع والاختلاف بين الجماعات المختلفة، لتحقيق الاندماج الاجتماعي بغض النظر عن الدين أو العرق أو القبيلة أو الطائفة. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

المواطنة هي العضوية في المجتمع، وتتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي وترتبط بمسألة الهوية والانتماء وتحقيق الاندماج والاستقرار الاجتماعي، وأن المواطنة الفاعلة تتحقق بوجود الديمقراطية، وأن النقاش السياسي الحر هو جوهر النشاط السياسي الديمقراطي، الذي يتحقق من خلال الفضاء العام التواصلي

والتعبير الحر، وأن الرباط السياسي الذي يقوم على نظام ديمقراطي ومواطنة حقيقية هو الذي يتيح اندماج

الإقلييات، فالدولة الضعيفة هي التي تلعب فيها الانقسامات دورها في تكريس الانتماءات القبلية والعشائرية

الدينية والانتماءات الاثنية الأخرى، وأخيراً فبرغم من أن جذور مفهوم المواطنة غربية إلا أن الشريعة

الاسلامية هي جوهر العدالة الانسانية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الاندماج الاجتماعي

المقدمة

إن مفهوم المواطنة رغم مروره بالعديد من التحولات الايديولوجيا على مر الزمن إلا أن استمرار النقاشات

والدراسات حوله يدل على جدليته القائمة على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية هي ثمرة لنضال انساني

لازال قيد التحديث. فالتحول في العلاقة بين الفرد والدولة من علاقة تبعية إلى علاقة حقوق ومشاركة تكفلها

الدولة المدنية الديمقراطية، أن أصبح الانتماء مسئولية قومية، إلا أن المواطنة لم تقف عند الحدود المحلية

وإنما تعدتها بصيغ جديدة حملت في طياتها العديد من المتغيرات العالمية، مثل المواطنة المتعددة، التي

جعلت الفرد متصل قومياً وعالمياً بمحيطه الجغرافي والاجتماعي، مع ما تبعه من تحديات خلقتها الازمات

المتلاحقة والايديولوجيات المتعددة، التي أثرت سلباً في الكثير من المجتمعات على المواطنة الفاعلة التي تقوم

على المسئولية الفردية والجماعية نحو الوطن والمواطن، من خلال تداعيات المجال العام الحر ودعم المشروع

الديمقراطي له، وما يتضمنه من قبول للأخر، ونبد الانقسامات، والتسامح، والعمل الجماعي التطوعي القائم على الشعور بالانتماء.

أولاً: مشكلة البحث:

إن ما تشهده المجتمعات من صراعات وحروب وانتهاكات للحقوق في الكثير منها، وما يترتب عنها من ضياع لهذه الحقوق، أن أصبحت المواطنة مجرد لفظ يتداوله المحللون السياسيون بهدف إظهار شدة الأزمة التي تعانيها المجتمعات، والتي أصبحت فيها الفوضى الأمنية والسياسية هي المجال العام بدلاً عن الحوار والنقاش الذي تقوم عليه المواطنة الفاعلة التي هي علاقة المواطنين ببعضهم وفي علاقتهم بالدولة، من خلال سلوك فردي جمعي يضمن المشاركة في الحياة العامة، التي تقوم على الاحترام والتعاون وقبول الآخر والمحافظة على مقدرات الدولة.

فالمواطنة في الدولة الحديثة هي مبدأها ومرتكزها وعمودها الفقري في النشأة والاستمرارية، في التكوين والبقاء، حيث لا وجود لمواطنة حقيقية ضمن النظام الشمولي الاستبدادي مهما حاول النظام أن يصبغ نفسه بصبغة ديمقراطية. (جمعة، 2006، ص26) من هنا كانت الديمقراطية المزيفة التي تدعيها بعض الدول ذات النظام الشمولي لا يمكن أن تثمر مواطنين صالحين، لأن فساد الدولة ينعكس على أفرادها. فلكي تكون

المواطنة فعالة لا بد أن يعي المواطن المسؤولية تجاه قضايا مجتمعه وإشكالياته، ففي وعيه بمسؤوليته تجتمع الإرادة نحو مواكبة المرحلة الحضارية (غلاب، 1998، ص62) ولأهمية موضوع المواطنة على مستوى الفرد والجماعة وعلى مستوى المؤسسات والدول والتشريعات، أصبحت مسألة تحقيق الاندماج الاجتماعي من أظهر مسؤوليات الدول في إطار احترام حقوق الانسان، وانطلاقاً من مبدأ المواطنة المتساوية التي تعترف بالتطبيق الفعلي للانتماء القائم على المشاركة في صنع الخير العام يهتم البحث بتحليل مفهوم المواطنة والمفاهيم المرتبطة به، والاندماج الاجتماعي كمفهوم اجتماعي وسياسي، من خلال إطار سسيوسياسي يتخذ من الواقع مادة للجدل.

ثانياً: أهمية البحث:

نظراً للأهمية التي تمثلها المواطنة كموضوع للجدل والنقاش خاصة مع مرحلة الوعي السياسي التي يشهدها العالم الحديث، وطرح العديد من المفاهيم السياسية الملحة التي أصبحت شعارات تنادي بها المجتمعات من أجل الحرية والعدالة والمساواة، فكانت الديمقراطية هي السيرورة التي تحقق هذه المبادئ من أجل كرامة الانسان، والمواطنة كمفهوم سياسي واجتماعي واقتصادي يتضمن الحقوق والواجبات التي تضمن مجال من

الشراكة السياسية والسلم الاجتماعي الذي تعززه آليات النظام الديمقراطي، من هنا جاء هذا البحث لتحليل المفهوم في إطاره التكاملي ودوره في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

ثالثاً: أهداف البحث:

- 1- التعريف بمفهوم المواطنة وتطوره تاريخياً.
- 2- تفسير العلاقة بين المواطنة والاندماج الاجتماعي.
- 3- تحديد آليات المواطنة التي تحقق الاندماج الاجتماعي.
- 4- تحليل آلية العمل بين الديمقراطية والمواطنة.

رابعاً: منهجية البحث:

تمثل في الأسلوب الوصفي، الذي يتخذ من تحليل المحتوى أسلوباً للوصف، وهو من أساليب البحوث النوعية أو الكيفية التي تنهج نهج التحليل. واشتملت مصادر البيانات على عينة رمزية من الكتابات والتقارير العربية والدولية حول مفهوم المواطنة. واعتمدت الباحثة على أداة تحليل المحتوى الذي تناول النصوص

والتقارير والكتابات كعينة في جمع البيانات المتعلقة بالبحث، وهي أداة علمية من أدوات المنهج الوصفي، واعتمدت الأسلوب الكيفي في تحليلها.

خامساً: تحديد المفاهيم:

المواطنة: مصطلح سياسي حي ومتحرك يتطور مع التاريخ ولذلك يصعب تحديد تعريف جامع وثابت لها، إلا

أنه يمكن تقديم تعريف عام يتمثل في المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من

أي نوع صلب الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة. (شكير وفراوس، 2014، ص 12)

فهي إثبات قانوني لعلاقة فرد ما بوطن بفعل الولادة أو الاكتساب، وفي الوقت نفسه هي رباط وجداني يتجسد

بمحبة البلد الذي ينتمي إليه، والافتخار به، والاستعداد للدفاع عنه وللمساهمة في تطويره (نمر، 2012، ص 23)

الاندماج: في معناه العام يشير إلى وجود التنوع أو التعدد أو عدم التماثل بين الناس من جهة، وبوجود إرادة

عند هؤلاء الناس بإقامة نسيج اجتماعي مشترك من جهة ثانية. ويترتب عن ذلك أن تحقيق الاندماج

الاجتماعي يتطلب توفير الفرص لكي ينخرط الناس في هذا النسيج الاجتماعي وبناء قدراتهم ومهاراتهم

اللازمة للاستفادة من هذه الفرص عن طريق التعليم والتأهيل والتدريب والإرشاد والإعلام (عبدالحى، 2018،

ص 38)

الاندماج الاجتماعي: يشار لمفهوم الاندماج الاجتماعي بصيغة (مجتمع للجميع) وهي الصيغة التي تبناها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام 1995 وعرفه بأنه المجتمع المدعم والمجهز بآليات مناسبة تسمح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم وتوجه مستقبلهم، ويفترض التعريف عدم وجود تمييز دستوري أو تنفيذي بين المواطنين؛ بحيث يمتلك المواطنون الحق في المشاركة في كل النشاطات التي تصنع حياتهم وواقعهم وتحدد مصيرهم (ميرو، 2023)

سادسًا: الدراسات السابقة:

1- دراسة جميلة طيب (2022) هدفت إلى البحث في طبيعة العلاقة بين الهوية و المواطنة وتأثير هذه العلاقة على الاندماج الاجتماعي داخل المجتمعات، بما يحقق الاستقرار السياسي، ويعمق الشعور بالولاء. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحديد الظاهرة محل الدراسة بوصفها والتطرق الى أبعادها وكذا الحقائق المرتبطة بها و تحليلها و تقرير حالتها. وقد توصلت النتائج إلى أن الشعور القوي لدى الفرد بالانتماء للوطن ينبع من تجاوز انتماءاته الجزئية مما يجعل من المواطنة عاملاً أساسياً في تحقيق الاندماج الاجتماعي، وأن تغليب مظاهر الأنا على المظاهر التعاونية بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية بدل

مؤسسات الدولة يؤدي إلى معضلة أمنية، ووجوب الاهتمام بتربية المواطنة من أجل تعزيز قيمها و ترسيخ الشعور بالولاء إلى الدولة في ظل احترام الهويات الفرعية.

2- دراسة صالح بن سعود سليمان السعود (2022) وهدفت إلى بيان ماهية المواطنة، وأثرها في تحقيق السلم الداخلي والخارجي، من خلال تأصيل لمفهوم المواطنة، وتعريف المواطنة في الشريعة الإسلامية، وأهمية المواطنة الصالحة وأثرها على الفرد والمجتمع والأمة. واقتضت طبيعة الموضوع المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت النتائج إلى أن المواطنة الصالحة علاقة تربط بين المسلم وسائر عناصر الأمة، وأن مفهوم المواطنة ينبع من وحدة الأصل الإنساني، والمصالح المشتركة لأبناء الوطن الواحد، وأن وطنية الإسلام لا تتعارض مع الانتماء إلى أمة الإسلام، لأنها جزء منها.

3- دراسة باية سي يوسف (2022) هدفت إلى تحديد مدى تأثير التقارب والاختلاف في المجتمعات المتنوعة ثقافياً في تحقيق الاندماج والتكامل في إطار هوية متعددة الثقافات، والوقوف على التحديات التي تقف أمام تحقيق الاندماج داخل المجتمعات المتنوعة ثقافياً، والبحث عن الحلول للإشكالات المطروحة من أجل الاستجابة لمقتضيات الاندماج والتكامل، كما أستعان البحث بمنهج تحليل المضمون للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وتوصل البحث إلى نتائج مهمة تتمثل في أن عملية تحقيق الأمن الثقافي تبقى نسبية نظراً

لانتهاكات والتهديدات التي تطال الخصوصيات الثقافية، وهو ما يستوجب تعزيز الإطار القانوني الدولي

الذي يضمن حماية الثقافات في بيئة آمنة ويؤسس لمفهوم التنوع الايجابي داخل المجتمعات.

4- دراسة محمد مصباح الجندي وأحمد عمر مهلهل (2018) تهدف الى إيضاح مفهوم المواطنة ودورها في

الاستقرار الاجتماعي وفي تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ككل، بالإضافة إلى محاولة المشاركة في دعم

القنوات المؤهلة في تلقين المواطنة للتركيز عليها لما لها من دور إيجابي في الاستقرار داخل المجتمع وعلى

كافة المستويات، وقد استخدم الباحثان منهج دراسة الحالة متخذين من المجتمع الليبي نموذجاً، وتوصلاً لعدد

من النتائج أهمها: أن المواطنة يجب ان تؤسس على عناصر من شأنها ان تولد الاحساس بالمسؤولية تجاه

الوطن، لتكون الحل الطبيعي لمشاكل التعددية وانقسام المجتمع، فهي تساعد على تقوية التلاحم الاجتماعي

والوحدة الوطنية التي هي اهم عوامل قوة الدولة، كما انها تقيم رابطاً مشتركاً بين جميع المواطنين وتساوي

بينهم في الحقوق والواجبات.

سابعًا: الإطار النظري للبحث

ما لمواطنة وكيف تطورت تاريخيا:

المواطنة Citizenship هي صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين، عن طريق العمل المؤسساتي والفردى الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع، وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات، (الخليف واسماعيل، 2013، ص23) فقيم المواطنة تستمد قوتها من تجدها في الوعي الانساني، بماهي ثقافة الإنسانية في ارتباطها بالتراب والوطن والجماعة. فهي تمثل مجموعة القيم التي تجعل الفرد يتفانى في خدمة وطنه، بل ويضحى بنفسه في سبيل ذلك عند الضرورة (ريان، 1993، ص3)

وقد ورد عند الكثير من الباحثين ما مفاده أن مصطلح "مواطنة" هي من الكلمات المستحدثة من التراث

الغربي الحديث، فهي تقابل كلمة "citizenchip" في اللغة الإنكليزية، وكلمة "citoyenneté" في اللغة

الفرنسية، والمشتقتان من كلمة "city" و "cite"، أما أصل مصطلح المواطنة فهو يوناني ويرجع لكلمة

"politeia" المشتقة من كلمة "polis" وهي المدينة. (عبد الحي، 2018، ص33)

والمواطنة تعبير سياسي يمثل عند رواد الفكر السياسي الغربي معنى الإرادة العامة، كما جاء عند روسو أن المواطن هو كائن سياسي، لا يعبر عن مصلحته الفردية بل عن المصلحة العامة. بمعنى يأخذ الشركاء معا اسم الشعب، ويسمون خصوصا مواطنين كمشاركين في السيادة العامة، ورعايا كخاضعين لقوانين الدولة. (ولد يب، 2011 ، ص156) وجاء في كتاب ما المواطنة لدومينيك شانبر وكريستيان باشوليه أن المواطنة هي مجموع المواطنين الذين يملكون السيادة وهو ما يفسر العبارات والتراكيب المتداولة، مثل " المواطن ملك " "المواطن هو السيد" فالمواطنة حديثا هي أساس الرباط الاجتماعي، فلم يعد الرباط في المجتمع الديمقراطي الحديث دينيا أو سلاليا وإنما سياسيا.(شنابر وباشوليه، 2016، ص11) وبحسب دائرة المعارف البريطانية المواطنة علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات، وتؤكد على أن المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، كما أنها تسبغ على المواطنة حقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.(عامر، 2011، ص 10) وهو ما يعني أنه لا يمكن الحديث عن المواطنة في غياب الدولة، أو في ظروف الاحتلال، أو في ظل دولة تشهد أشكالا من التحلل، أو لا تحتفظ بقدرتها على تطبيق القانون.(عمار، 2014 ، ص7) فهي كما عرفها مركز التربية الوطنية 1998 Center For Civic Education بأنها العضوية في الجماعة السياسية، وبذلك

فالمواطنة هي أيضا العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحقوق والمسؤوليات. (بن شمس، 2017، ص42) وقد اقترن تاريخ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من اجل العدالة والمساواة والإنصاف، وذلك قبل أن يستقر في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية. فقد اقترن مبدأ المواطنة بالحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وأشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس، وحضارات الفينيقيين والكنعانيين، وأسهمت تلك الحضارات بما أنبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته وإثبات ذاته وحقه في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة والحكم الجمهوري. (الدجاني، 1999، ص5) ولذلك فقد جاء أن أقرب معنى للمواطنة هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له انطلاقاً من النزعة الإنسانية للفكر السياسي اليوناني الذي أنتج جملة فلسفات إنسانية تنطلق من الإيمان بجمال الحياة ووجوب الاستمتاع بها. (عكاشة، 1990، ص18-19)

وعليه تُرجمت الديمقراطية الأثنية والقواعد المؤسسة لهذه الجماعة وتحددت من خلالها فكرة المواطنة وشروط اكتسابها وممارستها. وكانت هذه الديمقراطية مباشرة لجماعة من المواطنين يتمتع كل واحد منهم بحق المشاركة في مجلس الشعب والتعبير عن رأيه بحرية على الأغوار Agora. (ولد يب، 2011، ص90) فهم "سكان المدينة" يبدون بشكل ما متشابهين. هذا التشابه يؤسس وحدة المدينة Polis، ذلك أن اليونانيين يرون أن الأشباه فقط هم الذين يمكن أن تجمعهم مشاعر أخوة وود في جماعة واحدة، بذا يأخذ الرابط بين الإنسان والإنسان في إطار المدينة شكل العلاقة التبادلية القابلة للانعكاس، التي تحل محل صلات الخضوع والهيمنة. وترتيباً على ذلك فإن كل المشاركين في الدولة يمكنهم اعتبار أنفسهم متماثلين وبشكل أكثر تجريداً متساوين ونظراء. (شنابر وباشوليه، 2016، ص12 - 13) ورغم أن الفكر اليوناني يعد بإجماع المؤرخين الأساس في ظهور هذا المفهوم بتطبيقاته القانونية، إلا أن حيز المواطنة اليونانية لم يشمل طبقات عُدت خارج المواطنة كالعبيد والنساء، مما يجعل منها مواطنة منقوصة، لأنها لا تقف من جميع شرائح المجتمع على قدم المساواة. أما المواطنة الرومانية فقد كانت على العكس من المواطنة الأثنية، كانت اندماجية وعُمت تماماً بعد مرسوم كاراكالا Ledit de Caracalla سنة 212 ميلادية، مع ما أقرن بها من شرط أساسي لأولوية الإرادة الشعبية، وهو امتناع الشعب عن ممارسة أية صلاحية أو سلطة من شأنها أن تقلب النظام

الاجتماعي(ولد يب ،2011، ص91) ويعتقد أحد الباحثين وهو Graham Smith أن السبب في هذه البراغماتية في السياسة الرومانية تجاه المواطنة، يعود إلى رغبة السلطة في تعزيز الولاء لروما، إذ أن مفهوم المواطنة لم يعد له ارتباط بالمشاركة السياسية كما كان الحال في المدن اليونانية، وإنما ارتبط بالواجب العام (المسؤوليات) مثل الخدمة العسكرية ودفن الضرائب.(لبوز، 2018، ص23)

إلا أن واقع التحولات الفكرية التي شهدتها عصر النهضة الأوروبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، مقترناً بثلاثة أشياء أولها الاصلاح الديني على يد مارتن لوتر. وثانيها الحركة الانسانية النهضة التي تمثلت في العودة للأدب القديمة. وثالثها الاكتشافات العلمية الكبرى.(لبوز، 2018، ص23) أن جعلت المواطنة في عصر النهضة استمرار الاعتراف بالحقوق والحريات الفردية والجماعية وتقنينها ضد تعسف الملوك وأجهزة الدولة ومن ذلك أن ملك انجلترا (جون سارتير) أصدر ميثاق الشرف الأعظم (ماجنا كارتا) الذي ضمن - ودائماً للرجال الأحرار فقط- مجموعة من الحقوق، ونص على تقييد حق الملك في التصرف في أموال البلاد، وعلى تجريم القرارات العدوانية التي تصدر عنه، ثم تدعمت حقوق المواطن في انجلترا، بنصوص جديدة هي (عريضة الحقوق 1628) (قانون 1679) الذي منع كل أشكال الاعتقال التعسفي، ثم (إعلان الحقوق 1689) الذي يعتبر الأساس الأول للدستور الإنجليزي.(بن شمس، 2017، ص45) ثم أصبح

مفهوم المواطنة في عصر التنوير يحظى باهتمام فلاسفة أشهرهم في الفكر الاجتماعي والسياسي هوبز ولوك وروسو، الذين أصبحت المواطنة عندهم ذات محتوى ومغزى نظري واسع رغم اختلافهم في تناولها، ولكن كانت لهم الأسبقية في مفهومها الحديث، والاتفاق على آلية ديمقراطية تحكم علاقة الأفراد فيما بينهم استناداً إلى القانون الذي يساوي بين الجميع. (بوز، 2018، ص23) ثم أعقبه ظهور مجال نقدي عام، تجسد في أوروبا اعتباراً من القرنين السابع عشر والثامن عشر، ففي المجالات السياسية، صار ذكر الجمهور موضوع ولع حقيقي. (ريتور، 2008، ص33) فبعد حصول الثورة الأمريكية وإعلان الاستقلال عام 1779 التي أرست نموذج الدولة الديمقراطية ذات الدستور الذي يُعطي المواطنين موقعاً مقررًا في شؤون الوطن، أورد مندوبو الولايات المتحدة في وثيقة المستقبل. أن الحياة والحرية والسعي لنيل السعادة حقوق طبيعية للناس .. ولتأمين هذه الحقوق تكونت حكومات تستمد سلطانها العادل من رضا الشعب المحكوم، فإذا قامت أي حكومة لتقضي على هذه الحاجات أصبح من حق الشعب أن يستبدلها، أو يلغيها ويقيم مكانها حكومة جديدة. (خالد، 1974، ص67) وكذلك الحال في فرنسا، مع المد التنويري ودعم فرنسا لحرب استقلال الولايات المتحدة، إلى جانب سخط الشعب على الملكية المستبدة في عهد لويس السادس عشر واقترانها بالأزمة المالية وامتلاء سجن الباستيل بالمفكرين والكتاب، كلها عوامل مهدت لقيام الثورة الفرنسية عام 1789 وعلى أثرها تم إصدار

إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26/آب/1789 بعد اقراره من ممثلي الشعب الفرنسي في الجمعية

الوطنية. وقد احتوى هذا الاعلان مادة نصت على أنه يولد الناس احرارا ومتساوين في الحقوق ويبقون

كذلك. (هادي، 2005، ص27- 28)

وفي القرن التاسع عشر أخذ المفهوم بالتطور، ولقد ساهمت في هذا التطور تكوين الدولة القومية الحديثة.

والمشاركة السياسية وتداول السلطة سلمياً. وإرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات. (الكواري، 2001،

ص25) إن هذه العوامل قد عملت على نقل المواطنة من المفهوم التقليدي ذي الجذور الإغريقية والرومانية،

إلى المفهوم الحديث لها، الذي تبلور بجلاء معظم القرن العشرين، والذي استند إلى أفكار عصر النهضة

والتنوير ومبادئ حقوق الإنسان، واعتماد الشعب مصدراً للسلطات، وهكذا أصبح أحد الركائز الأساسية للعملية

الديمقراطية. (الكواري، 2001، ص29) ولأن قضية المواطنة محورياً أساسياً في النظرية والممارسة للديمقراطية

الحديثة، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق

المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

ويشار أن البداية الكلاسيكية لمناقشة فكرة المواطنة جاءت في التحليل السوسيولوجي - التاريخي الذي

وضعه توماس همفري مارشال Thomas Humphrey Marshall مبيناً أنها تتألف من الحقوق المدنية

وتشمل حرية الشخص وحرية الكلام والتفكير والمعتقد وحق الملكية والحق في العدالة. (ناش، 2013، ص 290)

ثم الحقوق السياسية فتشمل الحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية، كعضو من مؤسسة ممنوحة سلطة سياسية، ويترتب عليها أن للمواطنين الحق شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم في سن القوانين والحصول سواسية على الوظائف الحكومية. (ولد يب، 2011، ص 50) وأخيراً الحقوق الاجتماعية وقد أشار فيه إلى المجال الاجتماعي كله بدءاً من حق المشاركة في القليل من الرفاهية الاقتصادية والأمن إلى حق المشاركة بصورة كاملة في الإرث الاجتماعي والحياة، حياة كائن متمدن وفقاً للمعايير السائدة. (ناش، 2013، ص 291)

المواطنة والاندماج الاجتماعي:

يكتنف لفظ الاندماج الكثير من الغموض، لأنه ينتمي في الوقت نفسه إلى مجالي السياسة والسوسيولوجيا، وغالبا ما يُطرح لفظ الاندماج كمقابل لعدم الاندماج، والإقصاء والإجرام والانحراف والتمرد والتمييز والعنصرية وعدم الانتساب. وبحسب العالم السياسي جراهام والاس أنه لا يستطيع أي مواطن أن يتصور دولته شأنها يتعلق به سياسيا أو أن يجعل منها قضيته إلا إذا آمن بوجود إطار وطني يندمج فيه الأفراد الذين يشكلون سكان هذه الدولة، كما أنه لا يستطيع أن يستمر في الإيمان، بوجود هكذا نموذج، إلا إذا كان إخوانه

المواطنون يماثلون بعضهم بعضا ويمائلونه هو نفسه، في نواحٍ معينة على قدر من الأهمية (عبد الحي،

2018، ص34-37)

والمشكل الذي قد يُطرح أن تعدد الهويات او الثقافات داخل الدولة الواحدة يخلق عدم اندماج الأقليات وإلى

ضرورة احترام التنوع الثقافي في هذا المجتمع و قد يؤدي هذا التعدد إلى ألالا استقرار أو ما يسمى بانعدام

الأمن الاجتماعي، وتُعرف الأقليات انها جماعة من الاشخاص تعيش في دولة ذات سيادة يشترك اعضاؤها

في صفات مميزة عرقياً أو دينياً أو لغوياً التي تميزهم عن باقي مواطني هذه الدولة بشرط ان تشكل هذه

الجماعة اقل من نصف تعداد مواطني هذه الدولة(طيب، 2022، ص272)

ويتم تصنيف الدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتها بالمجتمع، فالأولى تعلي من قيم

المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة، كما تتضامن مكونات المجتمع بما فيها تنظيمات

المجتمع المدني على قواسم فكرية وسياسية مشتركة بما يحقق مصالح المجتمع، في حين أن الدولة الضعيفة

هي تلك العاجزة عن تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه، وتلعب فيه الانقسامات دورها في تكريس الانتماءات

القبلية والعشائرية الدينية والانتماءات الاثنية الأخرى(النجار، 2014، ص55-56) ويقابل الاندماج في الطرف

الأخر الاستبعاد وهو حالة تعيشها الجماعات الخارجة عن نطاق المشاركة الرسمية السياسية والاقتصادية

داخل أي مجتمع، وهو ما يؤدي إلى غياب العدالة التي ينتج عنها عدم مساواة وتمييز عرقي أو مذهبي أو

ثقافي أو جهوي (مسعد، 2012، ص79)

ويميز لاندكير Landecker أربعة أنماط أساسية من الاندماج وهي: الاندماج الثقافي الذي يهتم بدرجة

الانسجام بين قيم ثقافة ما، والاندماج المعياري الذي يتعلق بمدى تطابق السلوكيات مع المعايير الجماعية،

والاندماج التواصلي الذي يرتبط بكثافة تبادل المعاني بين الفاعلين، والاندماج الوظيفي المتعلق بتبادل

الخدمات. ورغم وحدة الهدف والمشاعر المتعلقة بالانتماء للوطن في ظل الاندماج الاجتماعي ككل، إلا أن

هذا لا يلغي أن المواطنة هي إدماج سياسي لكافة المواطنين مهما كان اختلاف أصولهم، ويتيح لهم الحفاظ

في اطار حياتهم الجماعية على التزامهم بمرجعياتهم التاريخية والثقافية أو الدينية الخاصة (أبوخريص، 2016،

ص14)

ويعتبر التعدد أبرز العوامل المميزة للاندماج الاجتماعي كونه يؤلف وحدة مبنية على التعدد والتنوع في

عناصرها، ولولا التعدد لا تكون للوحدة قيمة أو وجود في عالم البشر، وهذا السعي من أجل الوحدة يجعل

المجتمع ينشد القوة والقدرة على مواجهة التحديات، وفي ذلك بقاء الحياة واستمرارها، كل ذلك يتوقف على

الوعي الجماعي، وحسن إدارة المكونات المجتمعية، ويؤدي ذلك إلى الشراكة والتنافس الشريف تحت مظلة

قبول الآخر (حوراني، 2023) ولعل تعبير ياسين الحافظ عن ما هو قومي وأقوامي يعكس الاختلاف بين مجتمع

متربط في بنيته وفي تدامج عناصره التكوينية وبين أقوامي وهو المجتمع المفتت، وعناصره التكوينية متجاورة وغير مندمجة (أبو فخر، 2017، ص82)

وقد أصبح لأصوات هذه الاقليات صداها عبر العالم، التي تنادي لرفض التهميش والاقصاء بسبب العرق أو اللغة أو الدين مما حدا بالدول للعمل على ايجاد ارضية مشتركة ومحاولة التوفيق بين مصالح كل الفئات في المجتمع بالتوزيع العادل للموارد و مبدأ تكافؤ الفرص لتقليص التفاوتات والمظالم والتوترات العرقية والأثنية والدينية وغيرها، بأن يعامل كل مواطن بوصفه مواطن كامل الحقوق مهما كانت انتماءاته (معلوف، 1999، ص13) فمن خلال الطبيعة الثقافية والسياسية للدولة تتحدد قدرتها على تبني طريقة لإدماج مكوناتها المختلفة بواسطة عمليات سياسية وبرامج اقتصادية تكفل لها تضمين تلك المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة ضمن أطر قانونية لا شخصية، تستطيع من خلالها تحقيق الاستقرار والاستمرار والتكيفويحقق الاندماج بتوافر ثلاثة مداخل وهي: الاستيعاب والمقصود به القدرة على تحييد المميزات الثقافية أو الدينية كشرط للانضمام إلى المجال العام. واحترام الخصوصيات الثقافية للوصول إلى هوية مواطنة مشتركة، وأخيرا المحافظة على التعددية الثقافية بوصفها وحدة واحدة (النجار، 2014، ص53-59)

وعلى النقيض عندما تتقلص الدولة حتى تتطابق مع سلطة فئة أو عشيرة أو حزب عقائدي، فإنها تصبح منفصلة عن المجتمع غريبة عنه، وهو ما يعني اغتراب المجتمع نفسه وعدم تحقق الاندماج الاجتماعي بين افراده، وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه الشرعية التي تقوم عليها الدولة في التسييس، هل هي ديمقراطية تتحو لتحقيق الاندماج الاجتماعي وتأليف رابطة من المواطنين داخل الدولة، أم هي غير ذلك(الجباعي، 2014، 140) فالعصبية تتلاشى في اوقات الاستقرار والسلم، ويعاود تنشيطها وتأجيجها الصراع والنزاع، مما يعني أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي عامل حاسم في تراخي العصبية، وبيئة ملائمة للتواصل وأطلاق عملية الاندماج، فالنزاعات والحروب هي هواء العصبيات وماؤها وغداؤها(الجباعي، ص154- 155)

آليات المواطنة والاندماج الاجتماعي:

إن الحق في المواطنة هو من أهم الحقوق الدستورية التي تتمحور حولها سائر الحقوق المدنية والسياسية الفردية سواء منها أو الجماعية. وأن الحق الدستوري يعني القاعدة التي تعتمد عليها الهيئات القائمة بالسلطين العليتين في الدولة التشريعية والتنفيذية، وأن الحق في المواطنة وفقا للمفهوم القانوني الدقيق يعرف بأنه عضوية الفرد في دولة ما، وقد تطور هذا المفهوم في النظرية السياسية بتطور حياة الشعوب، إذ اعتمد المفهوم الحديث للحق في المواطنة على الاندماج بالمجتمع القائم على الولاء السياسي الذي يتجسد بتضامن

الأشخاص مع بعضهم البعض في التمسك بالولاء للوطن والظفر بالحقوق التي تمنحها لهم النظم الدستورية

والانصياع للواجبات التي تفرضها عليهم.(الشباني، 2018، ص306-307) فلا يمكن إغفال أهمية تفعيل

المشاركة السياسية كأحد أبرز الآليات السياسية، والتي تمثل طيفاً واسعاً من الحقوق يمتد من حق الانتخاب

والترشيح الى حل أزمة استيعاب القوى الاجتماعية الصاعدة، وهذا يوجب على النظام السياسي ليس فقط

تحقيق موازنة بين القوى الاجتماعية داخل البلد، وإنما احتواء القوى والمجموعات السياسية(ادهم، 2009،

ص104-105)

وقد شمل تطور حقوق المواطن أربع جوانب هي: الجانب التشريعي حيث تتضمن دساتير جميع دول العالم

تقنيا لحقوق المواطن وواجباته، والجانب السياسي ويتمثل في وضع آليات تنظم مشاركة المواطنين في

صياغة السياسة العامة لبلدانهم، والجانب التربوي ويتضمن النظام التربوي في عدد كبير من الدول تعليم

الأسس التي تركز مفهوم المواطنة والوعي الوطني منذ الصغر عند الناشئة، وأخيرا الجانب الشعبي الذي

يقوم على إنشاء شبكة من المنظمات الشعبية في أغلب دول العالم للتعريف بحقوق الإنسان والدفاع

عنها(الإبراهيمي، 2014، ص368)

ففي الجانب السياسي يجب النظر للتشريع كمصدر للحقوق والحريات، حيث يتبوأ الدستور الدرجة الأعلى

متضمنا أحكاما ومبادئ عامة تتصف بالسمو وتضفي على الموضوعات التي تعالجها طابع الشرعية

والدستورية، مما يجعلها تحاط بضمانات حقيقية، ونظرا لقيمة المواطنة، حيث أشارت الوثائق الدولية إلى الحقوق المتعلقة بالمواطنة من خلال الاعتراف بجميع الحقوق المختلفة المدنية والسياسية والاجتماعية، والحقوق التضامنية، وأكدت على ضرورة ممارستها في إطار الديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان، وترتبط المواطنة ارتباطا وثيقا ببعض الموضوعات، كموضوع الجنسية والمشاركة، فتتصص مثلا المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في الحصول على الجنسية، والحق في تغيير جنسية الفرد، والحق في عدم الحرمان من الجنسية. وجاء في إعلان الحق في التنمية 1986 المادة الثامنة الفقرة الثانية: ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان (قويدر، 2023) فالدستور أي دولة لا بد أن يضمن للمواطنين الاحترام والحماية، وأن تصون كرامتهم وتقدم لهم الضمانات القانونية التي تحفظ لهم حقوقهم المدنية والسياسية إضافة إلى إعطائهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بأمور حياتهم. ومن مقوماتها أيضا إحساس المواطن بالعدل والمساواة الاجتماعية واحترام الأقلية، وتكافؤ الفرص (سويدان وآخرون، 2018، ص571)

كما ينظر للمواطنة كهدف للنظام التربوي بأكمله، فوظيفة المدرسة الحديثة إعداد الطلبة لأدوار المواطنة المختلفة انطلاقا من كون المواطنة مهارات وقيم مكتسبة بالممارسة، وكلما تم تزويد الطلبة بمهارات المواطنة

ومعارفها زادت فرص مشاركتهم المستقبلية في شؤون وطنهم. وقيام الدولة الحديثة على مبدأ المواطنة هو أكبر ضمان لاستقرار أمنها وتقدمها، حيث يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم متساوون في المكانة، وأن الفرص التي يحصلون عليها نتيجة لعضويتهم في مجتمع يقوم فيه التقدير وفق القدرات والمهارات وليس نتيجة لمكانة قبيلة أو مرتبة اجتماعية، وهو ما يسهم في تشكيل شعور حقيقي بالانتماء إلى الوطن (المعري، 2014، ص 47) فمنذ عام 2012 جعلت اليونسكو التعليم من أولوياتها من أجل دعم وتعزيز المواطنة حيث تشمل التربية على المواطنة العالمية ثلاث مجالات (منظمة الأمم المتحدة، 2015، ص 29) معرفية، عاطفية، سلوكية: ففي المجال المعرفي يكتسب المتعلمون المعرفة وفهم القضايا المحلية والوطنية والعالمية، والترابط والتداخل بين مختلف البلدان والسكان، ويطورون مهارات التفكير والتحليل النقدي، وفي المجال الاجتماعي العاطفي يختبر المتعلمون شعور الانتماء إلى الإنسانية المشتركة، ويتقاسمون القيم والمسؤوليات المرتكزة على حقوق الإنسان، ويطور المتعلمون مواقف التعاطف، والتضامن، واحترام الاختلاف والتنوع، أما في المجال السلوكي، فيعمل المتعلمون بفعالية ومسؤولية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من أجل عالم أكثر سلاما واستدامة أما ما يخص الإعلام فإنه يسهم في بناء المجتمع من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد الأفراد على أن يصبحوا قيمة مضافة في عملية التنمية، فهو وسيلة مهمة للتعبير عن آراء المواطن ومشكلاته،

وعرض قضاياها، حتى أن وسائل الإعلام الحديثة في ضوء حرية تدفق المعلومات، أصبحت من أبرز الأدوات لتبادل الثقافات والخبرات بين الافراد في مختلف الدول في شتى بقاع الأرض(الجمال، 2019، ص 16) فقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي العامل الحاسم في لفت انتباه المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وتنقيفهم، وجعلهم أكثر تعايش للأحداث. فالحق في المعرفة، والحق في التعبير، والحق في المناقشة حقوق أساسية معترف بها في الأعراف والمواثيق الدولية، فالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ينصص على أن: لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود. سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب أو بأية وسيلة أخرى يختارها(قويدر، 2023)

وتتمثل أهداف تنمية قيم المواطنة الرقمية فيما يلي(إسماعيل، 2018، ص 93-94)

- التركيز على الجانب الإيجابي للثورة الرقمية التي تفتح آمال عريضة في منظور المستقبل للمواطن وتسخيرها لمعالجة قيم المواطنة وثقافة الحوار في إطار بناء الوطن.
- الاندماج في الحياة الرقمية للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية رغبة في تطوير ثقافة الحوار وارساء قيم المواطنة.

- تعزيز احترام مفاهيم الخصوصية وحرية التعبير في العالم الرقمي وربطها بالهوية الوطنية تحقيق للتوافق المجتمعي والمحافظة على النسيج الاجتماعي.
- تسخير التكنولوجيا ومهارات التواصل والعمل الرقمية الحديثة واستخدامها بأمان في عصر المعلومات للإفادة القصوى منها مهنيًا وعلميًا واجتماعيًا وثقافيًا وروحيًا لتعظيم فرص نجاح المجتمعات في مختلف جوانب الحياة في إطار احياء ثقافة الحوار وتعزيز قيم المواطنة
- تبني استراتيجيات وسبل مكافحة مخاطر المنصات الالكترونية واثارها التي قد تؤثر على تفكك المجتمع وانعدام الحوار وضعف قيم المواطنة.
- وعلى مستوى المجتمع المدني فإنه يقوم بدور مهم كوسيط إيجابي بين الدولة وقطاعات المجتمع المختلفة، ويسهم بكافة مؤسساته وأطرافه من أحزاب سياسية، وجمعيات أهلية، ومنظمات وطنية، واتحادات طلابية، وأندية ثقافية ورياضية، ونقابات في تشكيل الرأي العام وغرس وتنمية قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع، وذلك من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من برامج توعوية، وإرشاد للمواطنين (الجمال، 2019، ص16)

الاندماج الاجتماعي والديمقراطية وبناء مجتمع المواطنة:

تقوم المواطنة على ثلاثة حقائق أساسية الأولى تخص المواطن ككيان قانوني له حقوقاً وعليه واجبات، أما الحقيقة الثانية فتربط بين المواطنة والديمقراطية، وبما أن الديمقراطية مسألة سياسية، فإن المواطن ينظر إليه باعتباره كيان سياسي، وأخيراً الحقيقة الثالثة التي تركز على مشكلة المواطنة المنقوصة أو الناقصة، وهذه الحقيقة مبنية على الحقيقتين السابقتين، فالمواطنة لا بد أن تقوم على المساواة القانونية بين الجميع وعلى استقلال القضاء وعدم استبداد الدولة. (الصاقوط، 2007، ص5) فجوهر المواطنة يكمن في قضيتين أساسيتين هما مشاركة المواطنين الفاعلة في الحكم، على قاعدة الشعب مصدر السلطات، ويتم ترجمتها من خلال العملية الديمقراطية، إضافة إلى استشعار الأفراد وممارستهم لوجود الإنصاف والمساواة بين جميع المواطنين من خلال الحياة اليومية في علاقتهم مع الأنظمة والقوانين. (الكندري، 2011، ص29)

ولقد حرصت الدولة في العصر الحديث على وضع ضوابط تحدد وتنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وحقوق وواجبات كل طرف وبين كافة مؤسسات الدولة السياسية بعضها ببعض، وضمنت ذلك كله وثيقة معلنة لكافة أبناء المجتمع حكماً ومحكومين هي ما يسمى بالمفهوم القانوني أي الدستوري constitutional. وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تقوم بوضعها هيئة عليا مختارة من أبناء الشعب تحدد

من خلالها شكل الدولة ونظام الحكم، كما تبين السلطات العامة للدولة وعلاقة كل سلطة بغيرها وعلاقة السلطة العامة بأفراد الشعب، كما تتناول بيان الحقوق والحريات المكفولة للأفراد وضمانات ممارستها على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق الغرض منها. (الورداني، 2008، ص8)

ولكن في حال الدولة المستبدة التي لا تحقق الاندماج الاجتماعي بين مواطنيها، الذي يكفل لهم الحرية والعدالة والمساواة، تصبح مسألة الارتباط بها ككيان سياسي مهدد بالانفصال، لأنه يصبح كيان غريب، ولأن وجود الديمقراطية والمشاركة السياسية من قبل جميع أفراد المجتمع يعمل على إنضاج الوعي الوطني، ومأسسة قيم المجتمع الحر والديمقراطي، الذي يحترم حقوق الانسان، وهي مفاهيم تعزز من ارتباط المواطن بوطنه وتقاليد والدفاع عنه، وتنمي لدى المواطن ارتباطه الروحي والمادي بوطنه، وهو ما يعني شعوره بمواطنته الحقيقية داخل الدولة، (الحري، 2008، ص197). ولذلك كانت مظاهر عدم الاستقرار السياسي في معظم البلدان، سبباً في فشل التحول الديمقراطي الذي ارتبط بدوره بانحسار المواطنة فهذا الثالث (الدولة- الديمقراطية- المواطنة) يمثل كل واحداً منهم دعامة للآخر فلا يستقيم أحدهم دون الآخر لنجاح العملية السياسية ولتحقيق الاندماج الاجتماعي. وهكذا يظهر بوضوح أن المواطنة عبارة عن توزيع سياسي لأفراد المجتمع على قاعدة الاعتراف بمساواتهم جميعاً أمام القانون وبتكافؤ حقوقهم تجاه الدولة على نحو لا تمييز

فيه بينهم على أساس العرق أو المذهب أو الأصل الاجتماعي، ولا على أساس تحصيل أفراد المجتمع

لعائدات هذا التوزيع السياسي لهم.(الأنصاري وآخرون، 1997، ص53)

إن هذه الرؤية ببساطة هي ما أوجزه المؤلف دون إي إيبرلي في أن المواطنة هي التمكن من تحقيق إرادة

الجماهير كمواطنين قادرين على حكم أنفسهم وإدارة شؤون حياتهم، ثم هي استعادة المشروع الفكرية

والثقافية لحسن أدراك المواطنة كطريقة لفهم المشاكل وحلها، كذلك تنشيط وتعزيز المؤسسات المحلية التقليدية

.. الأسرة، ودور العبادة، والأحياء السكنية، التي توفر التدريب والمجال للاندماج الاجتماعي ولممارسة

المواطنة، ثم والأهم الابتعاد عن مفهوم الدولة الحاضنة، المركزية، والبيروقراطية، وتحدي الهيمنة السياسية،

واعتبارهم أصحاب مصالح خاصة، يهتمون بتقديم جداول اعمالهم الايديولوجية.(إيبرلي، 2003، ص65-66)

وهي ذات مقولة Burke التي يقول فيها تبدأ ميولنا السياسية في نطاق الأسرة حتى إنه يمكن القول إن

الإنسان الذي لا يعير الروابط العائلية أهمية لن يصبح أبداً مواطناً متقانياً في حب بلاده . من نطاق الأسرة

تنتقل إلى علاقاتنا مع الأشخاص الذين نحتك بهم وإلى الفترات الزمنية التي نميل إليها في محيط إقليمنا

مسقط رأسنا.(شنابر وباشوليه، 2016، ص47)

ويمكن القول أن المواطنة بما هي ضمان الحقوق الفردية والجماعية في المجتمع الواحد، التي يكون فيها الشعور الوجداني للفرد والجماعة مرتبطا بالوطن والأفراد المقيمين فيه، هو جوهر مبادئ الإسلام التي تحدد العلاقة، لأنها عبارة عن رابطة وجدانية لأفراد يعيشون في نفس الحدود الجغرافية، فهي تقوم على العلاقة الدينية التي تعزز قيم المواطنة، فقد حددت الشريعة الاسلامية وظيفة الحاكم فجعلتها تكليفية وليست تشريفية وكادت تقصرها على الصلاحيات التنفيذية، فالولاية أمانة في ذمة الوالي، وسلطات رئيس الدولة واجبات وحقوق. فهي واجبات تفرض النظام والعدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، إلا أنها واجبات تُستمد منها على وجه الإلزام والوجوب الشرعي، حقوق كل أفراد المجتمع، وجعل الشرع الاسلامي من العدل الغاية العامة أو غاية الغايات من قيام سلطة الدولة (ولد يب، 2011، ص92).

ثامنا: نحو نظرية للمواطنة:

إن نظريات المواطنة تقتض بالضرورة فرد مساحة للخوض في بداية النشأة الأولى لفكرة الحرية والتي ارتبطت بنظرية العقد الاجتماعي والتي تأسست بناء عليها الدولة المدنية وسلطة الدولة وفي المقابل ما يتمتع به الافراد من حيز الحرية، فالمواطنة هي نقطة الالتقاء بين مشاعرنا الخاصة وتلك القيم والقواعد المتعلقة بالأنسنة.

وترجع فكرة العقد الاجتماعي إلى عهد السفستائين اليونان والتي كانت شائعة في القرون الوسطى واستمرت في الفكر الأوروبي حتى نهاية القرن الثامن عشر. والتي ذهب منظروها إلى افتراض المدنية لإنهاء حالة الفوضى الأولى والتي أدت إلى حرب الكل ضد الكل كما ينظر إليها هوبز، فالمجتمع كما يراه هوبز قبل تعيين السيادة ليس سوى جمهرة من الناس لا نظام عندهم ولا قانون يسري عليهم، وإنما تكون فقط حين تعاهد الناس فيما بينهم على أن يختاروا رئيساً أعلى تتمثل فيه إرادتهم وتتوحد رغباتهم. (نصر، 1981، ص72)

فقد عمل هوبز على اختزال كل الإرادات في إرادة واحدة هي إرادة الدولة في شخص فرد أو جماعة بيدها سلطة سن القوانين، بحكم امتلاكه السيادة المطلقة، الأمر الذي جعل هوبز ينتقل من واقع متطرف تمثل في الفوضى العارمة إلى حل تنظيري متطرف تمثل في الاستبداد المطلق الذي يدعوا بالضرورة إلى انتفاء الحرية لأجل الأمن، وهي حالة من التعاقد بالتمثيل المطلق لحاكم فرد، لتحقيق العدالة. الأمر الذي يختلف فيه مع لوك وروسو في عدم اعتباره الأفراد مواطنين بل مجرد رعايا. وردا على موقف هوبز المتطرف نجد ان الكثيرين قابلوا وائده للحرية في مقابل الأمان بالنفور، فقد عبر بنجامين فرانكلين بإيجاز بليغ عن أهمية الحرية والإلحاح عليها قائلاً إن هؤلاء الذين... يتخلون عن حريتهم الأساسية لشراء أمان... مؤقت، لا يستحقون لا الحرية ولا الأمان. (هايك، 1994، ص135)

وكان جون لوك 1632-1704. J. Locke وهو أحد الرواد المؤسسين والأب الشرعي للديمقراطية الليبرالية قد أولى أهمية قصوى "للقانون الطبيعي" الذي يمثل صورة الحقوق الطبيعية للإنسان بوصفه تعبيراً عن الروح الليبرالية الأصيلة. (قنصوة، 2007، ص9) لقد صاغ جون لوك نظرية العقد الاجتماعي وفق منطلق ليبرالي، فحالة الطبيعة بحسبه حقوق طبيعية هي الحرية الفردية والملكية الخاصة، إذ تتأسس الدولة لضمان حالة الطبيعة المتميزة بامتلاك الجميع لحقوقهم الطبيعية. (ولد يب، 2011، ص94) بينما على عكسهما اعتبر روسو السيادة تعبير عن ممارسة الإرادة العامة، وإلى أن المواطنة تقتضى عقدا اجتماعيا يربط بين مواطني الجماعة الواحدة، فالمواطنة عنده هي مثل الأمة كيان غير قابل للتقسيم يجب تنظيمها وضمانها بواسطة دولة مركزية تعبر عن الإرادة العامة التي توحد المجتمع. (شنابر وباشوليه، 2016، ص48)

فالسطة والمشاركة فيها تخضع كما يراها روسو للإرادة العامة التي هي ارادة المواطنين، فيمتزج الكيانان الافراد والهيئة السياسية في كيان واحد، وتصبح المواطنة هذه الكلية التي تمتزج فيها الكيانات الفردية في انتماء إرادي غير قسري، فهم بإرادتهم يخضعون للجمع، ويصبح الخضوع للقانون الذي امتثل له تعبير عن الحرية، التي تعبر عنه من خلال تعبير القانون عن ارادته.

فالحرية المتمثلة في طاعة القانون الذي سنناه لأنفسنا - كما يرى روسو- وتتبدى بالمعنى الاخلاقي، على أنها التزام نابع من ذات سيدة على نفسها، وعندئذ يتحقق المعنى السياسي التعاقدى المعبر عن الارادة العامة التي يغدو الناس بتحققها مواطنين... أحراراً. (محمود، 2014، ص100)

ويمكن أن نجد الخطوط الرئيسية للمفهوم الليبرالي حول المواطنة في النص الكلاسيكي الذي كتبه مارشال في نظريته عن تطور المواطنة في محاضرة شهيرة تحت عنوان المواطنة والطبقة الاجتماعية، في عام 1949، حيث عرف مارشال المواطنة بأنها مكانة قانونية تضمن المساواة لكافة المواطنين، وهي تتكون من ثلاثة عناصر الحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية. (المعمري، ص5) ولكن هذه النظرية لمارشال انتقدت نظراً لرؤيتها المجتمع في شكل متجانس واعتبارها أنهم أفراد لهم حقوق متساوية، وتسويغها للحقوق على حساب الواجبات.

وتمخض الفكر الحقوقي عن كتاب نظرية العدالة لجون رولز Rawls 1971 الذي يمثل تيار الليبرالية السياسية التي تسعى لبناء نظرية للعدالة، فهي فكرة العدالة التي يتقاسمها المواطنون في مجتمع تعددي يؤمنون بقيم مشتركة بين الجميع يضمن الحد الأدنى والحد الاقصى للحياة السعيدة. (كورتينا، 2015، ص23-25) وينطلق رولز من فكرة التعددية أو واقع التعددية بقوله إن تنوع المذاهب الدينية والفلسفية

والأخلاقية الشاملة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة ليس مجرد وضع تاريخي ينتهي بسرعة، بل هو سمة دائمة من سمات الثقافة العامة للديمقراطية، وعلى هذا الأساس يسعى رولز إلى رسم خطوط مفهوم سياسي للعدالة يُمكن اختباره ومناقشته من قبل المواطنين كافة مهما كانت مواقعهم الاجتماعية أو أهدافهم ومصالحهم الأكثر خصوصية أو آراؤهم الدينية والفلسفية أو الاخلاقية. (الربيعي، 2016، ص6) فالمواطنون في المذهب الليبرالي الرولزي هم قادرون على تخطي مصالحهم الخاصة واتفاقهم حول مبادئ العدالة التي تحكم ترتيباتهم السياسية، فالحرية الشخصية في القيم الخاصة شأن خاص لا يضر بمبادئ الخير الكلي للمواطنين الآخرين، فالمواطنة الأولوية، فالذي تعنيه المواطنة بحسب رولز هو أن يرى نفسه واحداً من بين العديد من الأشخاص الاحرار المتساوين، وأنهم جميعاً أعضاء في المجتمع السياسي الوطني الذي يكون له مبادئ مقبولة للجميع، في احترام الحقوق العامة.

إن فكرة المواطن كشخص اعتباري له حقوق متساوية في المشاركة في العمليات السياسية المتعلقة بصنع القرار الجمعي هي ما يطرح التبرير العام التي تناولها رولز في كتابه الليبرالية السياسية وكانت وراء تصوره عن العقل العمومي؛ فوفقاً لروولز، كلما وُضعت الأساسيات الدستورية أو قضايا العدالة الأساسية على المحك، يكون استخدام السلطة السياسية بحاجة إلى تبرير بأسباب أو موجبات يمكن أن يعترف بها علناً المواطنون

الذين يحملون وجهات نظر شاملة متوافقة على الاهداف النهائية والقيم الحياتية.(ذيب، 2016، ص152) إن رولز انطلق من مبادئ ليبرالية أساسية عن الحرية فهو انطلق من مبادئ ليبرالية أساسية عن الحرية الفكرية والاعتقادية بوصفها حقاً طبيعياً، والحق في الملكية الفردية وهي في مجموعها تمثل حريات المجتمعات الحديثة التي هي المواطنة في جوهرها، فالنشاط الجماعي الثقافي للجماعات هي ما تعنيه المواطنة عند رولز.

وعليه فإن ما تصبوا اليه النظرية الليبرالية السياسية أنها معنية بالمواطن وليس بالإنسان، فالإنسان مشروع فردي والمواطن مشروع جماعي يهدف لتحقيق العدالة وحمايتها، انطلاقاً من ضرورة الانتساب إلى مجتمع عادل يشعر فيه المرء أنه مواطن صالح فاعل فيه وجزء منه. ويرى ميلر Miller أن النظرية الليبرالية للمواطنة هي السائدة، ليست في النظرية السياسية فقط بل ايضاً في أوساط الرأي العام، وهذه النظرية بتركيزها على الحقوق ترى أن المواطنة عبارة عن مكانة قانونية يتمتع بها المواطن الذي ينتمي إلى دولة معينة فالمواطنة كما يراها ميلر من وجهة نظر الليبراليين، مجموعة من الحقوق والواجبات يتمتع بها على قدم المساواة أي فرد مواطن في جماعة سياسية.(المعمري، ص9) فمثلما جاءت نظرية مارشال تأكيد على الحقوق، أيضاً كانت النظرية الليبرالية هي الأخرى تؤكد على الحقوق والمصلحة الخاصة، فانهاالت الانتقادات

التي وصفت هذه النظرية بنظرية المجتمع الاتكالي، ونظرية المواطنة السلبية، التي على ضوءها كما يرون أن

المجتمعات التي تقوم المواطنة ضمن هذا الإطار تنتشر فيها الأنانية، والسلبية، والاتكالية، ويغيب عنها

الكثير من قيم المشاركة، والتعاون، والعطاء. إلا أن ما تصبوا إليه الليبرالية هو تحقيق المصلحة الجماعية

واقتران الفردي بالجماعي من وجهة نظر الليبرالية، فالبحث الفردي عن المصلحة الخاصة يقود، وبصورة ما

تلقائية في نهاية الأمر إلى مصلحة المجموع أو المجتمع.

كما أكد آدم سميث 1790-1723 A.Smith على الدوافع الطبيعية التي غرستها الطبيعة في الانسان،

ليقدم فلسفة طبيعية قوامها القانون الطبيعي، وسبيلها التحرر الاقتصادي من تدخل الدولة. وتعد نفعية جون

ستيوارت مل J.S.Mill هي المرتكز في إطاره الليبرالي ومفادها أن الفرد يسعى لمنفعته الخاصة، مادامت لا

تؤثر على مصالح الآخرين أو منافعهم.(قنصوة، 2007، ص9-10)

في حين أن يورغين هابرماس Yurgen Habermas يفترض الاتصال كقوة داعمة للمواطنة الحقيقية،

التي يمارس فيها الشعب سيادته من خلال الاتصال عبر قنوات يستطيع من خلالها المواطنون التعبير عن

آرائهم التي تمس قضايا عامة، تثار من خلال فضاء عام يمكن أن يجد فيه المرء نفسه. ومن هذا المنطلق

يمكن تتبع آراء هابرماس في نظرية المواطنة في أن الشخصيات الفاعلة في مجال الرأي العام هم المواطنين

الذين تأثروا بالنظام السياسي والاقتصادي، الأمر إذن هو إطار عام اتصالي بين هؤلاء الذين يدافعون عن مصالح عامة. (كورتينا، 2015، ص125) وقد عرض هابرماس في كتابه الفعل التواصلي (Lagir 1981) Communicationnel تصورا شوريا للديمقراطية سينبثق بمقتضاه عقلا كونيا من التفاعل بين الأفراد، بمعنى التجربة البين - ذاتية. فاعتقاد الإنسان في حقيقة خطابه يجعله يفترض في خطابه إمكانية اتفاق. وإذن فإن ميزة الديمقراطية هي الشكل الاستطراذي التشاوري للإرادة العامة. (ولد يب، 2011، ص102) لقد ناقش هابرماس فكرة المواطنة، واعتبرها التجسيد الوحيد لمفهوم الديمقراطية، من حيث هي تعبير عن الخيار الجماعي المشترك، ونجد في تحليله للمواطنة أنه اعتمد على فكرة "المواطنة الدستورية" القائمة على إرادة السياسة، وعلى عقلنة العالم المعيش من خلال تبنيها لعقلانية تواصلية ولهوية أخلاقية. (ركح، 2011، ص83) أما فكرة المداولات Deliberations التي عالج بها هابرماس التعارض بين النموذجين الليبرالي والجمهوري فبالنسبة له يكمن امتياز الديمقراطية التداولية في قدرتها على تحقيق المطالب المعيارية الفردانية للمذهب الليبرالي، وكذلك المعيارية الجماعية للمذهب الجمهوري. (ركح، 2011، ص150)

لقد تناول النموذج الليبرالي المواطنة انطلاقا من الحقوق الذاتية التي تعطى لهم من طرف الدول، ومن خلال احترامهم لحدود الملكية الخاصة التي يضبطها القانون مع التزام الدولة بحمايتهم وعدم التعدي على

ممتلكاتهم الشرعية. فالليبرالية تؤمن بالمواطنة في نطاق مصالح الافراد الخاصة، فالمشاركة الفعلية في صنع

القرار ليس في نطاق مصالحهم وبالتالي غير ملزمين بالتعبير عن توجه ديمقراطي كما في النموذج

الجمهوري الذي نجد فيه أن منزلة المواطنين لا تتحدد وفق الحريات السلبية، وإنما من خلال الحقوق المدنية

وخاصة المشاركة والتعبير والممارسة العمومية وتحمل المسؤولية في الجماعة السياسية، فالمسار السياسي لا

يتوقف عند حد مراقبة المواطنين لنشاط الحكومة، وذلك بممارسة حرياتهم والمحافظة على حقوقهم الخاصة،

وإنما لابد من وجود أرضية مشتركة للتجاذب الديمقراطي بين الحكومة والمجتمع.

فالنموذج الجمهوري يضمن للمواطنين تكوين الرأي والإرادة بحرية ومساواة باعتبار المصلحة المشتركة

بينهم. ويقوم النموذج الجمهوري على اكتساب المواطنة (An achievement approach of citizenship) كما

يذهب إلى ذلك بلانت Plant حيث المواطنة يجب أن تُكتسب، فهي ليست شيئاً يمكن أن يعطى، فالوطنية

ليست شعور أو كلمات تردد؛ بل هي ترجمة إلى عمل نافع ومفيد للبلد. (المعمري، ص10) ويدعم التقليد

الجمهوري المواطن النشط والفاضل كنموذج مثمناً حياة المشاركة العامة على مختلف أشكال الحياة الخاصة

التي قد يرتبط بها المواطنون، فمن الشروط الفعلية للمواطنة بحسب الجمهوريون هي أن تدخل كجزء من

مصلحة كل شخص ينهمك في النقاش السياسي، حتى لا تبدو له قوانين وسياسات الدولة إملاءات غريبة

عليه، ولكن كنتائج اتفاق معقول كان هو جزءاً منه. وهذا إما يتفق مع التزام حقيقي في النشاط السياسي أو مع ما يعتبر شرطاً مسبقاً وضرورياً للأنشطة الأخرى التي لها قيمة جوهرية. (الربيعي، 2016، ص18)

وقد وفر هابرماس مفهوماً ثنائي المسار بحسب توجه هذان النموذجان، فيمزج بين الفكرتين؛ بحيث يثبت من خلاله أن حقوق الانسان وسيادة الشعب متزامنان ومتبادلان، أي أنه لا يسبق أي منهما الآخر، وكل منهما يعتمد على الآخر. فالسياسة بحسب هابرماس هي التعبير عن الحرية التي تنبع في آن واحد من ذاتية الفرد وسيادة الشعب. (فينليسون، 2015، ص120)

النتائج

- 1- المواطنة هي العضوية في المجتمع، وتتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحقوق والمسؤوليات.
- 2- أهمية المواطنة كموضوع حيوي ترتبط بمسألة الهوية والانتماء وتحقيق الاندماج الاجتماعي، لاسيما لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- 3- لا يمكن تصور مواطنة فاعلة تحمي حقوق المواطنين خارج نطاق الديمقراطية كنظام سياسي.

4- النشاط السياسي يتضمن الإرادة الفاعلة للشعب قائماً على اتفاق هو جزءاً منه يضمن النقاش

السياسي الحر.

5- إن الفضاء العام الذي يقوم على التواصل الحر يستطيع من خلاله المواطنون التعبير عن آرائهم التي

تمس قضايا عامة، وتحقق الاندماج والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

6- أصبح الرباط في المجتمع الديمقراطي الحديث سياسياً، لخلق اندماج الأقليات وليتيح لهم الحفاظ على

مرجعياتهم التاريخية والثقافية أو الدينية الخاصة.

7- الدولة الضعيفة هي تلك التي تلعب فيها الانقسامات دورها في تكريس الانتماءات القبلية والعشائرية

الدينية والانتماءات الاثنية الأخرى.

8- قامت الشريعة الاسلامية على العدل، وجعل الشرع الاسلامي من العدل الغاية من قيام سلطة الدولة،

والمواطنة كمفهوم سياسي تتسجم مع غاية الاسلام في تحقيق العدالة بين الناس.

التوصيات

1- الاهتمام بعقد مؤتمرات وندوات وحلقات نقاش (خاصة دوائر التأثير من الاعلاميين والمعلمين ورجال

الدين والمفكرين) للتعبئة حول القضايا المرتبطة بالمواطنة وأبعادها ودورها في السلم الاجتماعي.

2- تقديم ورش عمل وتدريب في مجال نشر ثقافة المواطنة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ذات

الاهتمام والخبرة في هذا المجال.

3- متابعة دورية لوجوه الانتهاكات الانسانية والكشف عن أسبابها وحجمها ونتائجها ويتم نشرها في

تقارير دورية تختص بهذا المجال.

4- العمل على نشر ثقافة الحوار لما لها من دور فعال في تحقيق الاندماج والتكامل الاجتماعي بين

الجماعات الاجتماعية المختلفة.

5- الاهتمام بالتربية الوطنية لتعزيز قيم المواطنة في الأجيال الحاضرة والمستقبلية لتحقيق نهضة

المجتمع.

6- نشر الوعي بخطورة الانقسامات القبلية والأثنية والطائفية على أمن واستقرار الوطن والمواطن.

المراجع

الكتب

1. الدجاني، أحمد صدقي، (1999)، *مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية*، ط1، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث
2. الصاقوط، محمد، (2007)، *المواطنة والوطنية: الموسوعة السياسية الصغيرة*، ط1، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة
3. الورداني، أيمن أحمد، (2008)، *حق الشعب في استرداد السيادة*، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي
4. إيبيرلي، دون إي، (2003)، *بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين*، ط1، ترجمة (هشام عبد الله)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
5. خالد، محمد خالد، (1974)، *الديمقراطية أبداً*، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد
6. ذيب، ثائر، (2016)، *الليبرالية والديمقراطية في فكر جون رولز*، تبين، (ع17)
7. ركح، عبد العزيز، (2011)، *ما بعد الدولة: الأمة عند يورغن هابرماس*، ط1، الجزائر، منشورات

الاختلاف

8. ريان، فكرى حسن، (1993)، *التدريس - أهدافه - أسسه - أساليبه - تقويم نتائجه - تطبيقاته*، القاهرة،

عالم الكتب

9. ريتور، فيليب، (2008) *سوسيولوجيا التواصل السياسي*، ط1، ترجمة (خليل أحمد خليل)، بيروت،

لبنان، دار الفرابي

10. شنابر دومينيك وباشوليه كريستيان، (2016) *ما المواطنة*، ط1، ترجمة (سونيا محمود نجا)،

القاهرة، المركز القومي للترجمة

11. الجمل، علي أحمد، (2019) *المواطنة وحقوق الإنسان، وزارة التربية والتعليم الفني*، قطاع الكتب،

جمهورية مصر العربية

12. عامر، طارق عبد الرؤوف، (2011)، *المواطنة والتربية الوطنية: اتجاهات عالمية وعربية*، ط1،

القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

13. عكاشة، ثروت، (1990) *المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية*، ط1، القاهرة، الشركة المصرية

العالمية للنشر

14. فينليسون، جيمس جوردن، (2015) *يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة جداً*، ط1، ترجمة (أحمد محمد

الروبي)، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة

15. قنصوة، ياسر، (2017)، *الليبرالية: الموسوعة السياسية للشباب*، ط1، شركة نهضة مصر

16. كورتينا، عديلة، (2015)، *مواطنون في العالم نحو نظرية للمواطنة*، ترجمة (علي المنوفي)، القاهرة،

الهيئة المصرية العامة للكتاب

17. محمود، محمد عثمان، (2014)، *العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي*

المعاصر: بحث في نموذج رولز، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

18. ناش، كيت ، (2013)، *السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة*، ط1، ترجمة

(حيدر حاج اسماعيل)، بيت النهضة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

19. نصر، محمد عبد المعز، (1981)، *في النظريات والنظم السياسية*، بيروت، دار النهضة العربية

20. هادي، رياض عزيز، (2005)، *حقوق الانسان: تطورها - مضامينها - حمايتها*، بغداد

21. هايك، ف. أ.، (1994)، *الطريق للعبودية*، ترجمة (محمد مصطفى غنيم)، بيروت، دار الشروق

22. ولد يب، سيدي محمد، (2011) *الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية*، ط1

عمان، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع

التقارير والدوريات

23. الحريري، جاسم يونس، (2008) *أثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة: دراسة حالة دول*

مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون عربية، (ع135)

24. الخليف، شروق بنت عبد العزيز وإسماعيل، محمد بن خليفة، (2013)، *المواطنة وتهييز العمل*

التطوعي، السعودية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة

25. الربيعي، علي رسول حسن، (2016)، *وحدة المواطنة وتعددية الجماعات: إشكالية الوحدة المعقدة*

في الفلسفة السياسية المعاصرة، الرباط، المغرب، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

26. الكندري، يعقوب يوسف، (2011)، *قيم الانتماء الوطني والمواطنة: دراسة لعينة من الشباب في*

المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، (ع 142)

27. الكواري، علي خليفة، (2001)، *المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية*، ط2، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية

28. المعمري، سيف بن ناصر بن علي، المواطنة: مقارنة حديثة للمفهوم وأبعاده، جامعة السلطان

قابوس، saifn@squ.edu.om

29. بن شمس، ندى علي حسن، (2017) المواطنة في العصر الرقمي: نموذج مملكة البحرين، سلسلة

دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، الناشر الدولي (ISBN)

30. جمعة، حسين، (2006)، الوطن والمواطنة، مجلة الفكر السياسي، سوريا، (ع25)

31. شقير، حفيفة و فراوس، يسرا، (2014)، الشباب والمواطنة الفعالة ، تم إنجاز هذا الدليل في إطار

برنامج العمل بين ائتلاف جمعيات حافلة المواطنة (Bus Citoyen) و صندوق الأمم المتحدة

للسكان (UNFPA)

32. عبد الحي، رشا رضوان، (2018)، المواطنة على ضوء الحماية الدولية للحقوق والحريات، كتاب

اعمال الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي: التربية على المواطنة وحقوق الانسان، لبنان

33. عمار، رضوى، (2014)، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مجلس الوزراء المصري: مركز

المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز العقد الاجتماعي

34. غلاب، عبد الكريم، (1998)، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية

35. لبوز، عبد الله ، (2018)، مفهوم المواطنة بين التأصيل الإسلامي والحدثة الغربية، مركز جيل

البحث العلمي: سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، لبنان، الملتقى الدولي السنوي للبحث العلمي، التربية

على المواطنة وحقوق الانسان

36. نمر، فريحة، (2012)، من المواطنة إلى المواطنة: سيرورة وتحديات، منشورات المركز الدولي

لعلوم الإنسان، ط1، لبنان

37. ميرو، حسام (2023)، الاستقرار والاندماج الاجتماعي، صحيفة الخليج، تاريخ الدخول 5 /9 /

husammiro@gmail.com 2023

38. طيب، جميلة ، (2022) المواطنة، الهوية و إشكالية الاندماج الاجتماعي، جامعة الجيلالي بونعامة

، خميس مليانة (الجزائر) مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية

39. الجندي، محمد مصباح و مهلهل، أحمد عمر (2018)، المواطنة ودورها في تحقيق السلم

الاجتماعي (لبيبة أنموذجا) كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد 11

40. السعود، بن سعود سليمان(2022)، المواطنة وأثرها في تحقيق السلم الداخلي والخارجي، جامعة

حائل المملكة العربية السعودية، العدد49، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات

41. يوسف، باية سي(2022) ، إشكالية الاندماج والتكامل في الهوية متعددة الثقافات، جامعة الجزائر،

(الجزائر) مجلة آفاق للعلوم، مج7، ع2،

42. النجار، باقر سلمان (2014)، الدولة العربية بين اخفاقات البناء وتعطل الانتاج : مجموعة مؤلفين

(جدلية الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، ط1، بيروت

43. مسعد، مي مجيب عبد المنعم(2012)، الاقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد،

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

44. أبو خريص، فوزي (2016) ، الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقارنة سوسيولوجية،

مؤسسة مؤمنون بدون حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، [/https://www.mominoun.com](https://www.mominoun.com)

45. حوراني، رشيد (2023)، تأثير السياسات الخارجية على الاندماج الاجتماعي وتسييس الهويات

الفرعية، تاريخ الدخول 2023/9/7 <https://syriainside.com/articles/>

46. أبو فخر، صقر (2017)، الاندماج الاجتماعي والمواطنة والعلمانية: قراءة في أفكار ياسين الحافظ،

ع3

47. معلوف، امين (1999)، الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء و العولمة، ترجمة نبيل محسن، ورود

للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق

48. الجباعي، جاد الكريم(2014)، الاندماج الاجتماعي في بلد واحد: من المجتمع الاهلي إلى المجتمع

المدني(من الرعية إلى المواطنة) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت،

ص140

49. الشباني، غانم عبد دهش(2018)، الحق في المواطنة بين النص والتطبيق (دراسة مقارنة) مجلة

المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، مج 10، ع4

50. ادهم، كمال حسين(2009)، مفهوم المواطنة وآليات تعزيزها، جامعة الموصل، مركز الدراسات

الأقليمية، مج5، ع13

51. الإبراهيمي، حيدر سعد جواد(2014)، التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان في أوروبا، مجلة

مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج4، ع 1

52. قويدر، شعشوع ، آليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان، .مداخلة نشرت في كتاب

أعمال ملتقى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، تاريخ الدخول 2023/9/7

<https://jilrc.com/archives/9098>

53. سويدان، بدر حويزي وآخرون(2018)، دورُ كلياتِ التربيةِ في الجامعاتِ السعوديةِ في تعزيزِ قيمِ

المواطنة لدى الطلابِ من وجهةِ نظرِ أعضاءِ هيئةِ التدريسِ والطلابِ، دراساتِ العلومِ التربويةِ،

مج45، ع 4

54. المعري، سيف بن ناصر بن علي(2014) ، التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، الواقع والتحديات، جامعة السلطان قابوس، رؤى استراتيجية

55. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(2015)، التربية على المواطنة العالمية: مواضيع

وأهداف تعليمية، اليونيسكو، بيروت، لبنان

56. إسماعيل، عبد الرؤوف محمد(2018)، المدينة الذكية طموح ايدولوجي عربي - استراتيجية دعم

التحول الرقمي وادارة البنية الذكية لدول المنطقة في تحقيق الازدهار وجودة الحياة نحو مجتمعات

متقدمة، القاهرة، دار روابط النشر والتوزيع

Abstract

The research aims to provide a socio-political analysis of citizenship in the context of current and future reality and challenges in the history of societies, as it is a subject of debate about civil, political and social rights, which are the rights that give every individual in every society the status of a citizen, through conscious participation in an atmosphere of true democracy, and their role in achieving Social stability through a democratic system that accommodates and manages diversity and differences among different groups, to achieve social integration regardless of religion, race, tribe or sect. The research reached a set of results, the most important of which are:

Citizenship is membership in society, and requires participation based on conscious understanding and is linked to the issue of identity, belonging, and achieving social integration and stability. Active citizenship is achieved through the

presence of democracy, and that free political debate is the essence of democratic political activity, which is achieved through communicative public space and free expression, and that the political bond that It is based on a democratic system and true citizenship that allows the integration of minorities. A weak state is one in which divisions play their role in perpetuating tribal, religious, and other ethnic affiliations. Finally, although the roots of the concept of citizenship are Western, Islamic law is the essence of human justice.